27 يوليو.. «STC الكويت» تناقش البيانات المالية عن النصف الأول

يناقش مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية (إس تي سي) يوم الاثنين 27 يوليو الجاري، البيانات المالية للشركة عن الربعين الأول والثاني من عام 2020.

كانت أرباح الشركة تراجعت 13.5% في العام الماضي، لتصل إلى 43.602 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2018 والبالغة 50.42 مليون دينار. وأقرت عمومية الشركة في أواخر مارس الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 50% أرباحاً نقدية على المساهمين عن عام 2019، بواقع 50 فلساً للسهم، بمبلغ إجمالي قدره 24.968 مليون دينار.

4.75 مليار دولار خسائر القطاع

النفط الكويتي يرتفع إلى 44.45 دولار للبرميل

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي بواقع 23 سنتاً ليصل إلى 44.45 دولار، مقابل 44.22 دولار الثلاثاء، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، تراجعت أسعار النفط هامشياً عند تسوية تعاملات أمس، بعد البيانات مخزونات الخام في الولايات المتحدة. وارتفعت مخزونات النفط في الولايات المتحدة بمقدار 4.9 مليون برميل بعكس التوقعات خلال الأسبوع الماضي، في حين انحفضت مخزونات البنزين.

كما ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الخام 100 ألف برميل يومياً خلال الأسبوع الماضي ليصل إلى 11.100 مليون برميل يومياً.

وتتعرض أسعار الخام إلى ضغوط كذلك من تزايد حالات الإصابة بوباء «كوفيد19–»، وهو الأمر الذي من شأنه الضغط على الاقتصادات وبالتالي الطلب على الوقود. وهبط خام برنت أمس 4 سنتات ليبلغ 44.25 دولار للبرميل، في حين فقد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 6 سنتات ليبلغ 41.84 دولار.

على الجانب الآخر، أحصى تقرير رسمي حول التجاوزات في مؤسسة البترول الكويتية، خسائر مالية بلغت في مجموعها نحو 4.75 مليار دولار، أوصت إزاءها بتحويل كل المسؤولين في مختلف شركات المؤسسة المتسببين بالخسائر إلى النيابة العامة.

وتم أحالة تقرير موقع من النائب الحميدي السبيعي إلى رئيس مجلس الأمة الذي أدرجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة مع توصية بإيداع 7 تقارير في الأمانة العامة، ليطلع عليها النواب نظراً لخصوصيتها، وتضمّن التقرير الذي يتألف من 6 أجزاء و212 صفحة 36 توصية في الشؤون الإدارية، و54 توصية في التجاوزات المالية، منها:

كما سيتم قيام مؤسسة البترول بالعمل على الحد من الخسائر التي تستنزفها مصفاة فيتنام والعمل على إيجاد الحلول بأقرب وقت للمصفاة وإلا فإن مآل المشروع المصفاة هو الإفلاس أو تسييل الضمانات البنكية من قبل البنوك الممولة للمشروع.

علاوة على وقف التوسع في المشاريع الخارجية في الوقت الحالي درءاً للنزيف المستمر للمال العام، إذ تبيّن أن نزيف المال العام مستمر في ظل عدم وجود حلول واقعية للمشاريع الخارجية، إذ تجاوزت خسائر مصفاة فيتنام رأس مال شركة المصفاة بواقع 3.544 مليون مليار في نهاية شهر أبريل 2020، كما بلغت خسائر الاستثمار في حقلي ألما وغالية بقيمة 1.04 مليار دولار، فضلا عن مخاطر مرتبطة بالمشروعين.

كما سيتم تحديد الحد الأقصى لغرامة التأخير 10% في المشاريع المزمع إبرامها في القطاع النفطي مع عدم تخفيض هذا الحد الأقصى، علاوة على ضرورة تضمن مؤسسة البترول وشركاتها التابعة في عقودها ما يشير إلى أن يكون الحد الأقصى للمطالبات المالية للمقاولين 5% من قيمة المشروع.

ويتعين على شركة نفط الكويت بمراجعة عقودها لتتضمن توصيفاً لمهمة المجمع (PACKAGER) في العقد، مع تشديد الرقابة على المشاريع خاصة في قطاع الغاز بعدم السماح لمقاولي الباطن أن يقوموا بمهمة التجميع والتوريد منعاً لتعارض المصالح. أن تعتمد شركة نفط الكويت خاصة وباقي الشركات النفطية عامة بالتعامل مع دراسات جدوى أكثر دقة مع الأخذ بعين الاعتبار مراجعة دقة تلك الدراسات، ووضع قواعد تنظيمية بتأهيل شركات المقاولة من الباطن في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة.

بالاضافة إلى تكليف مجلس إدارة المؤسسة في بحث أسباب ومتابعة ما جرى في المشروعين الانتاجيين (SES– ONWJ) التابعين لشركة ريسكو انيرجي والأسباب التي ترتب عليه تحمل الشركة قيمة تلك المطالبة 6.120 مليون دولار، بالإضافة إلى مصروفات وأتعاب المحاماة بقيمة 1.532 مليون دولار، و1.072 مليون دولار، ليصبح الإجمالي 9.229 مليون دولار.

«أولى تكافل» تطلب إدراج شركات التأمين الكويتية بالبورصة

وجّهت الشركة الأولى للتأمين التكافلي، كتاباً إلى رئيس وحدة تنظيم التأمين محمد العتيبي، طلبت خلاله إدراج جميع شركات التأمين في الكويت في البورصة، بما يسهم في زيادة الشفافية وفهم أرقامها عبر التقارير المالية الدورية التي تصدرها.

ولفتت الشركة، إلى أن هذا الكتاب يأتي لانعدام تطبيق الممارسات الخاصة بإجراءات الحوكمة لدى الشركات غير المدرجة تحديداً، وعدم توعية الجمهور بمنافع التأمين ومخاطره والالتزامات المترتبة على التعامل مع الشركات، بما يسهم في الحفاظ على سمعة القطاع وتطويره في السوق المحلي، مؤكدة جاهزيتها لتقديم العون المطلوب منها للوحدة حول مقترحاتها.

على صعيد آخر، قدمت «أولى تكافل» كتاباً إلى الوحدة، تضمن عدداً من الاقتراحات حول إمكانية إضافة تعديلات ومقترحات لقرار تنظيم مهنة الخبير الاكتواري الصادر في أبريل 2019، لافتة إلى أن التعديلات المقترحة تضيف مرونة وسهولة في تنظيم أعمال الشركات المرتبطة بمهنة الخبير الاكتواري، فيما عددت أسباب هذه التعديلات بالتالي:

وطالبت الشركة في كتابها أيضاً بوضع أطر ومحددات للاستثمار ونسب وتوزيع القطاعات المتاحة للاستثمار فيها بما يخص استثمارات شركات التأمين، وتحديد نسب لتوزيع الاحتفاظ بما لا يزيد على 30 في المئة (مقترح حسب الأسواق المجاورة) والالتزام بإعادة التأمين داخل الكويت بما لا يزيد على 30 في المئة (مقترح حسب الأسواق المجاورة)، فضلاً عن تحديد نسب تركز الاستثمارات داخل الكويت وخارجها.

ولفتت «أولى تكافل» إلى إمكانية احتساب المخصصات الفنية حسب المعايير المحاسبية بمعرفة واعتماد خبير اكتواري، وأن تشمل المخصصات الفنية، مخصصات الأقساط غير المكتسبة، ومخصصات المطالبات تحت التسوية، ومخصصات مصاريف تسوية المطالبات، ومخصصات الأخطار التي وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد، ومخصصات المخاطر التي لم تسقط، ومخصصات الكوارث، ومخصصات المصاريف العامة، والمخصصات المتعلقة بتأمين الحماية والادخار مثل العجز، والشيخوخة، والوفاة، والمصاريف الطبية وغيرها.

وأكدت الشركة أهمية وضع آلية للشركات بخصوص اختيار معيد تأمين، حصل على تقييم لا يقل عن (BBB) حسب تصنيف ستاندرد اند بورز (S|P)، ووضع آلية لاحتساب مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها حسب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية بحد أدنى، يبلغ 10 في المئة من إجمالي المبالغ المستحقة على معيدي التأمين التي تجاوزت آجالها 180 يوماً، و15 في المئة من إجمالي المبالغ المستحقة على المؤمن لهم التي تجاوزت آجالها 90 يوماً، و25 في المئة من إجمالي المبالغ المستحقة على المؤمن لهم التي تجاوزت آجالها 180 يوماً، و74 في المئة من المبالغ التي تجاوزت آجالها 160 يوماً، و100 في المئة من المبالغ المستحقة والمختلف عليها.

طلبت «أولى تكافل» من الوحدة إصدار قواعد حوكمة خاصة لشركات التأمين، سواءً المدرجة أو غير المدرجة، حتى ينعكس تطبيق الممارسات الصحيحة للحوكمة على أعمالها، وذلك حرصاً على حماية الاقتصاد الوطني من ممارسات عدد من الشركات غير السليمة.

ونوهت الشركة إلى ضرورة فرض سياسات تعارض المصالح، والتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمسؤولية الاجتماعية، وتوزيع الأرباح، والإفصاح والشفافية، وأخلاقيات العمل والسلوك المهني، والإبلاغ عن المخالفات، وإدارة علاقات المستثمرين، والاحتفاظ بالوثائق وإتلافها، وإدارة المخاطر.

مؤشرات البورصة تغلق على تباين وسط تراجع وتيرة التداولات

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الخميس على تباين، حيث ارتفع المؤشران العام والأول بنسبة 0.26% و0.36% على التوالي، فيما تراجع المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.01% و0.16% على الترتيب.

وتقلصت سيولة البورصة بنسبة 55.3% لتصل إلى 18.84 مليون دينار مقابل 42.13 مليون دينار بالأمس، كما هبطت أحجام التداول بنحو 62.1% لتصل إلى 62.53 مليون سهم مقابل 165.04 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعاً بصدارة الصناعة بنمو نسبته 0.76%، بينما تراجع قطاعان فقط عند الإغلاق وهما المواد الأساسية وهبط بواقع 3.14%، والتأمين وانخفض مؤشره بنحو 0.14%. وجاء سهم «التمدين الاستثمارية» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 9.65%، فيما تصدر سهم «الأرجان» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنسبة 10%.

وحقق سهم «زين» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 3.63 مليون دينار مُرتفعاً بنسبة 1.365%، بينما تصدر سهم «أهلي متحد – البحرين» نشاط الكميات بتداول 8.97 مليون سهم مُرتفعاً 1.07%.

«أسواق المال» تصدر عدة قرارات لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية أمس الخميس، 3 قرارات جديدة بأرقام (58) و(59) و(60)، وذلك بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

وبحسب القرار رقم (58) الذي أصدرته الهيئة امس وتضمن 3 مواد نصت المادة الأولى فيه على تعديل الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

أما المادة الثانية من القرار المُشار إليه، فنصت على تعديل الملحق رقم (1) بشأن «تقييم الأصول العقارية» من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

وجاء في المادة الثالثة من القرار أنه يتوجب على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من إعداد البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ويلغى ما يخالفه من قرارات وينشر في الجريدة الرسمية.

كما جاءت القرارات (59) و(60) التي أصدرتها الهيئة أيضاً لتكمل القرار (58) بشأن تعديل الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.

1.66 مليون دينار أرباح «أوريدو الكويت» بالنصف الأول

الشيخ سعود بن ناصر

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (أوريدو الكويت)، أمس الخميس، عن نتائجها المالية للنصف الأول من سنة 2020، بتراجع في الأرباح بنسبة 90.4% على أساس سنوي.

وقالت الشركة في بيان، إن صافي الربح العائد إلى المساهمين بلغ في النصف الأول من العام الجاري نحو 1.66 مليون دينار، مقابل 17.32 مليون دينار أرباح الفترة المماثلة من عام 2019.

وأرجعت الشركة هبوط الأرباح خلال فترات المقارنة إلى الانخفاض في الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء.

وبلغت الأرباح الموحدة للسهم الواحد 3 فلوس للنصف الأول من عام 2020، مقارنة بـ 35 فلساً للسهم الواحد ربحية نفس الفترة من السنة الماضية.

وانخفض الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 15%، ليصل إلى 99 مليون دينار بالنصف الأول من عام 2020، مقارنة بـ 115.9 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2019.

وتأثرت الإيرادات بالدينار الكويتي بانخفاض المبيعات في الكويت (مع الدعم المجاني الكبير للعملاء المحليين) وانخفاض إيرادات (أوريدو الجزائر) بشكل رئيسي بسبب ضعف البيئة الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة بالإضافة إلى الأسعار التنافسية وتأثير فيروس كورونا وما تبعه من قيود تجارية على جميع العمليات. ونتيجة لذلك، انخفضت الإيرادات الموحدة بنسبة 5% لتصل إلى 294.1 مليون دينار للنصف الأول من العام الجاري، مقارنة بـ310.4 مليون دينار للفترة ذاتها من العام السابق.

كما انخفضت قاعدة العملاء الموحدة بنسبة 3% لتصل إلى 25.9 مليون في نهاية النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بـ 26.7 مليون لنفس الفترة من العام الماضي. وسجلت الشركة أرباحاً في الربع الأول من العام الجاري بقيمة 1.724 مليون دينار، مقابل أرباح نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 8.809 مليون دينار، بتراجع نسبته 80.4%.

في المقابل، تحولت الشركة إلى الخسائر في الربع الثاني من العام الجاري بقيمة 64 ألف دينار، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغة 8.515 مليون دينار.

وعلّق الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة قائلاً: «كانت الأشهر الستة الأولى من عام 2020 فترة حافلة بالتحديات للجميع حول العالم وشهدت إرباكات كبيرة لحياتنا اليومية، وتضافرت خلالها جهود المجتمعات والحكومات للمساعدة على احتواء انتشار فيروس كورونا».

وتابع بالقول: «كانت الأولويات الرئيسية لـ أوريدو الكويت خلال هذه الفترة وشغلنا الشاغل هي صحة موظفينا وعملائنا وتقديم خدمات اتصال غير منقطع يدعم عملهم ودراستهم وتواصلهم الاجتماعي من بيوتهم وتمكين النشاطات الأكثر تأثرا بجائحة كورونا».

وأوضح أن أعمال الشركة تأثرت من جائحة كورونا نتيجة للقيود على الحركة وإقفال مؤسسات البيع بالتجزئة وأدّى ذلك لتغيرات في أنماط الاستهلاك لدى العملاء وتحولت كافة استخدامات الهواتف النقالة ذات الصلة، وعمليات خارجية كبيرة الحجم في بلدان لديها مخاطر اقتصادية أكبر من الكويت.

	تحليل ربع سنوي			تحليل نصف سنوي		
	الربع الثاني 2020	الربع الثاني 2019	نسبة التغير %	2020	2019	نسبة التغير %
الإيرادات المرحلة (أوريدو الكويت)	138.3	156.1	% 11	291.1	310.4	% 5
الدخل قبل إحتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء (مليون دينار كويتي)	46.2	57.3	%-19	99.0	115.9	%-15
هامش الدخل قبل إحتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء (%)	%33	%37	-	%34	%37	-
صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (مليون دينار كويتي)	(0.1)	8.5	-	1.7	17.3	%-90
قاعدة العملاء الموحدة (مليون)	25.9	26.7	%-3	25.9	26.7	%-3

«ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيف «بنك برقان» بنظرة مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» تصنيف بنك برقان عند درجة (+BBB)؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال «برقان» في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إن الوكالة أكدت تصنيف الملف الائتماني المُستقر للبنك (SACP) عند درجة (+bb).

وأوضح البنك أن مدلولات التصنيف من حيث نقاط القوة، وفقاً لتقرير الوكالة، ترتكز على محفظة تمويل متنوعة على المستوى الجغرافي، معدلات سيولة ورسملة كافية لدى البنك، واحتمال كبير لتقديم الدعم غير المسبوق من الحكومية الكويتية عند الحاجة.

أما نقط الضعف التي أوردتها الوكالة في التقرير فتتلخص في تركز كبير في جانبي الميزانية العمومية للبنك، انكشافات كبيرة على الأطراف ذات الصلة، وعمليات خارجية كبيرة الحجم في بلدان لديها مخاطر اقتصادية أكبر من الكويت.

وذكرت «ستاندرد آند بورز» في تقريرها أن تقييم البنك يعكس امتياز الخدمات المصرفية للشركات، والقدرات الجيدة في كسب الإيرادات المتنوعة جغرافياً، والرسملة الكافية، متوقعة استمرار نسبة الـ(RAC) للبنك عند 8% على مدار الـ12–24 أشهر القادمة.

كانت أرباح بنك برقان ارتفعت 3% في العام الماضي، لتصل إلى 84.7 مليون دينار، مع ارتفاع العائد على حقوق المساهمين بنسبة 10%.

وأقرت عمومية البنك في منتصف أبريل الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 12% أرباحاً نقدية لعام 2019، بواقع 12 فلساً للسهم وبقيمة 31.44 مليون دينار.